



مسعود بارزاني ١٣

القائمة الكوردستانية ٥٤

ليستی کوردستانی

الرئيس بارزاني؛ على قوات الداخلية الحفاظ على حياديتها في الانتخابات

تأثيرهم، وأصبح معظمهم بيشمركة ومسؤولين عن مناطقهم، كما وفروا الكثير من الأسلحة والمتفجرات التي كان لها تأثير فعال، نتيجة الحصار وقلة الأسلحة. وأشار بارزاني إلى انشغالهم كقيادة كردستانية بتأسيس المراكز والمؤسسات، ما يضع على عاتق قوات الداخلية واجبات كثيرة، أهمها تعزيز الثقة بينهم وبين المواطنين، لأنهم المسؤولون عن حياتهم، ويجب أن يتناسب سلوكهم مع مبادئ حقوق الإنسان، مشدداً على عدم استخدام التعذيب بحق السجناء، والعمل من أجل الحفاظ على حقوق المواطنين وسيادة القانون.

وبشأن ظاهرة الرشوة والمحسوبية، قال بارزاني: رغم أن هذه الظاهرة هي ظاهرة عالمية، إلا أنها تنقلص في كردستان، ولكن يجب العمل على عدم الإبقاء عليها نهائياً، كما أكد ضرورة متابعة نظام الشرطة بحيث يتناسب مع النظام العالمي والعصري الحديث.

وطالب أجهزة الداخلية الالتزام بشكل أفضل بقوانين وإرشادات المرور للحفاظ على حياة المواطنين وحمايتهم من أي خطر محتمل عن سعادته بما يراه اليوم من وجود ضباط وشرطة من النساء في مراكز ومؤسسات الإقليم، واللواتي لهن دور كبير في تقدم وتطور إقليم كردستان.

وأكد بارزاني في كلمته أهمية التزام قوات الداخلية بالحفاظ على حيادية الانتخابات، وتوفير الأمن لجميع الأطراف دون تمييز في هذه الممارسة الديمقراطية.

وكان وزير الداخلية في حكومة الإقليم كريم سنجاري قد استعرض في كلمة له في بداية الاجتماع الساعي والجهود التي تبذلها الوزارة لتأمين الاستقرار والأمن وسيادة القانون في إقليم كردستان.



بارزاني يؤكد تعزيز الثقة بين قوات الداخلية والمواطنين

وقال خلال اجتماعه، مع الوزير والكوادر الرئيسية في وزارة داخلية إقليم كردستان: لكم دور مقدس، لأنكم المسؤولون عن أمن المواطنين وتثبيت القانون، مستعرضاً دور الشرطة بين تنظيمات الحزب الديمقراطي الكردستاني في ثورة أيلول حيث تم تحرير الكثير من المناطق في بداية الثورة نتيجة

وأكد أن حكومة الإقليم قدمت الكثير من الخدمات الجليلية لشعب كردستان وأنجزت مشاريع سترراتيجية كبيرة، لكن يجب تقديم الأفضل ومعالجة النواقص والمشاكل. ومن المقرر أن يواصل طالباني اجتماعاته ولقاءاته مع الشخصيات والوجهاء وممثلي مختلف شرائح وأطياف المنطقة.

طالباني يخصص ٥٢٠ ألف دولار لتنفيذ مشاريع في رانية

قاعة للمناسبات في ناحية شكارته وشراء ١٩ حافلة ركاب لرياض الأطفال والأندية الرياضية، فضلاً عن تلبية مطالب أخرى. وأعرب عن دعمه الكامل لجعل المنطقة وحدة إدارية مستقلة وتأسيس جامعة فيها. وعقد طالباني في إطار تفقده المناطق الكردستانية اجتماعاً جماهيرياً موسعاً مع سكان المنطقة، حضره أكثر من ٢٠ ألف مواطن، أشاد في كلمة له بدور وتضحيات أهالي رانية وأطرافها في ثورات شعب كردستان عبر مراحل النضال المختلفة. وقال: منطقة ابرين جديرة بتقديم خدمات أفضل لها، وأضاف الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني: إن القوى الأساسية التي حققت كل هذه المكتسبات قادرة على إنجاز التطور والتغيير، مشيراً إلى أهمية المشاركة الجماهيرية الفاعلة في انتخابات إقليم كردستان المقرر إجراؤها في ٢٥/٧/٢٠٠٩، داعياً أهالي المنطقة وجماهير شعب كردستان إلى التصويت للقائمة الكردستانية ومرشحها لمنصب رئيس الإقليم مسعود بارزاني.

وأكد أن حكومة الإقليم قدمت الكثير من الخدمات الجليلية لشعب كردستان وأنجزت مشاريع سترراتيجية كبيرة، لكن يجب تقديم الأفضل ومعالجة النواقص والمشاكل. ومن المقرر أن يواصل طالباني اجتماعاته ولقاءاته مع الشخصيات والوجهاء وممثلي مختلف شرائح وأطياف المنطقة.



طالباني يعد بتقديم خدمات أفضل للمواطنين

قائم مقام رانية ومدراء النواحي ورؤساء المجالس البلدية في المنطقة، وقرر تنفيذ العديد من مطالبهم التي عرضوها في الاجتماع، ومنها بناء ٦ قاعات للزراعة وتخصيص ٢٠ ألف دولار لبنية الألباع في رانية وتخصيص ٢٥٠ ألف دولار لحل مشكلة شح المياه في ناحية بيتواته و٢٥٠ ألف دولار لبناء

السليمانية/PUKmedia خصص الرئيس جلال طالباني الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني ٥٢٠ ألف دولار لتنفيذ عدد من المشاريع الخدمية في منطقة رانية. وفي إطار زيارته إلى المدينة اجتمع جلال طالباني الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني مع

صالح: التحالف حريص على تطبيق المادة ١٤٠

انه استدرك قائلاً: أن هذه المناطق لن ترجع بصورة رسمية إلى الكرد إلا بعد التوصل إلى توافق سياسي مع الجهات الأخرى حسب العمل وفق الدستور العراقي وبرنامج الأمم المتحدة.

وشد نائب رئيس الوزراء على أن الكرد يقفون في وجه من يقف ضد المادة ١٤٠ والشريط الوحيد للتعاون مع هذه الجهات هو تنفيذ المادة ١٤٠.

بغداد/ المدى أكد نائب رئيس الوزراء الدكتور برهم احمد صالح ان كتلة التحالف الكردستاني هي الجهة الوحيدة التي تحاول تثبيت المادة ١٤٠ من الدستور العراقي.

وقال صالح، بحسب راديو نوا: ان جهات تحاول تأخير إقرار المادة ١٤٠ من الدستور العراقي بحجج واهية. مضيفاً: ان اغلب المناطق المتنازع عليها تدار من قبل الكرد، إلا

رئيس حكومة الإقليم لأهالي أميدي: ما تحقق اليوم هو نتاج نضالكم المتواصل

على المسار الصحيح وحل المشاكل التي يعاني منها بالتدريج. وأضاف ان ما تحقق إلى اليوم هو نتاج نضالكم المتواصل وإصراركم على بناء وطنكم، مؤكداً أن كردستان تخوض الآن ثورة البناء والإعمار وأن دوركم جاء اليوم كما كنتم في مسيرة الثورات التحررية فليكن ان تلعبوا دوركم في ثورة البناء والتقدم. وفي ختام كلمته: إنه رئيس حكومة إقليم كردستان لشرف كبير لنا أن نخدم شعبنا بدون أية تفرقة وسوف نحاول وفي أمد قصير حل مشاكل المياه والكهرباء وحل المشاكل الأخرى في الإقليم.

الثورات الكردية التحررية وان أبناء المدينة كان لهم دور واضح للعيان في الحركة التحررية للشعب الكردي لذا من واجب حكومة الإقليم تقديم أفضل الخدمات لهم. وأشار إلى معاناة محافظة دهوك والإقصية والنواحي التابعة لها من مشاكل الكهرباء والماء والسكن، مؤكداً بان كردستان تعرضت لعملية الإبادات الجماعية والإفلال وتدمير البنى التحتية لذا فإنه من غير الممكن حل هذه المشاكل خلال يوم وليلة وان المهم في هذا ان حكومة إقليم كردستان تخطوا خطوات عملاقة في هذا المجال من اجل وضع إقليم كردستان

دهوك/ المدى أكد نيجرفان بارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان دور كل مواطن في ثورة البناء والإعمار التي يشهدها الإقليم مشيراً إلى دعا أعضاء البرلمان لحضور جلسة غير اعتيادية ضمن الفصل التشريعي الأخير للسنة الرابعة من المقرر ان تعقد اليوم. وأضاف البيان: ان «الجلسة ستكون لبحث موقف المفوضية العليا للانتخابات بشأن عملية الاستفتاء على دستور إقليم كردستان»، ووفق أحكام الفقرة الأولى من المادة السادسة للنظام الداخلي لبرلمان كردستان-العراق، رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل حيث يحق لرئيس البرلمان الدعوة إلى جلسات غير اعتيادية. وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد أعلنت في بيان لها أول أمس عدم تنفيذ الاستفتاء على دستور إقليم كردستان،

السليمانية/PUKmedia بان منطقة أميدي كانت منبع



بيان صحفي

تاريخ التوزيع: ٢٠٠٩/٧/٩

فيما يعد رقماً قياسياً

آسياسيل تعزز شبكتها ببناء مئة وتسعين برجاً للاتصالات في العراق خلال شهرين

حزيران ٢٠٠٩ - في سياق جهودها المكثفة لتعزيز تغطية شبكتها، ومن منطلق سعيها نحو تأمين سبل الاتصال ما بين أبناء العراق، أعلنت شركة آسياسيل للاتصالات - أكبر شركة خاصة عراقية وأول شركة تغطي بخدماتها كل أرجاء العراق - عن إنجازها بناء مئة وتسعين برج اتصالات في العراق خلال شهرين فقط، فيما يمثل إنجازاً حقيقياً ورقماً قياسياً تكنت كواد آسياسيل المكّسة لهذا المشروع من تحقيقه.

ويأتي هذا الإنجاز تأكيداً على إصرار آسياسيل على التصدي لكافة التحديات الأمنية والحكومية التي تواجهها، ودليلاً واضحاً على التزامها بواجباتها وبالمسؤولية التي تحملها كشركة اتصالات عراقية.

وعن هذا الإنجاز تحدث السيد هاوندك بابان مدير قسم إدارة المشاريع في آسياسيل قائلاً: «نشعر بالفخر كوننا قد نجحنا في بناء مئة وتسعين برج اتصالات خلال شهرين، لتكون آسياسيل من السباقين إلى تحقيق مثل هذا الإنجاز الذي نتطلع أن تعود نتائجه بالفائدة على أبناء العراق؛ إذ أننا نمضي في أعمالنا دون تراجع ودون الالتفات إلى ما يمكن أن يعيقنا، حيث قمنا بدراسة كافة الجوانب المتعلقة بهذه الخطوة، وتوصلنا إلى أننا نمتلك الإمكانيات التقنية والبشرية التي يقودها الطموح للنجاح، ونتطلع إلى أن تتخذ الحكومة موقفاً داعماً لآسياسيل فحسب، إنما لكل من يعمل بأي شكل على المساهمة في بناء العراق الجديد.»

وتسعى آسياسيل من خلال ريادتها في بناء المائة وتسعين برجاً إلى استكمال النجاحات التي حققتها؛ حيث تعتبر الشركة الأولى التي تغطي بخدماتها كافة المحافظات العراقية دون استثناء، كما تم تصنيفها من ضمن قائمة شركات الاتصالات المتحركة العشر الأسرع نمواً في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وذلك وفق دراسة صدرت مؤخراً عن مؤسسة موبايل ورلد The Mobile World المتخصصة في الأبحاث والتحليلات المتعلقة بقطاع الاتصالات المتحركة.

عن آسياسيل

تعد آسياسيل للاتصالات أول شركة اتصالات خلوية في العراق حيث تأسست في مدينة السليمانية في شمال العراق في عام ١٩٩٩ من قبل رجل الأعمال المعروف فاروق مصطفى رسول، وهي اليوم الشبكة العراقية الوطنية الوحيدة التي تغطي جميع المحافظات العراقية من الشمال إلى الجنوب لتصل أبناء الوطن الواحد ببعضهم وهي كذلك أكبر شركة خاصة عراقية تخدم أكثر من ٧ ملايين مشترك.

خبر إعلامي صادر عن شركة آسياسيل. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بنا:



دائرة العلاقات العامة - آسياسيل
هاتف: ١١٩٥٨٠٤٠٧٧٠
: ٠٧٧٠١١٩٠٩٩٩

البريد الإلكتروني: swar.ahmad@asiacell.com

برلمان كردستان يبحث قرار المفوضية بتأجيل الاستفتاء على الدستور

أربيل/ المدى دعا رئيس برلمان كردستان عدنان المفتي، أمس الأربعاء، أعضاء البرلمان إلى جلسة غير اعتيادية تعقد اليوم الخميس لبحث موقف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتأجيلها الاستفتاء على دستور إقليم كردستان. وأوضح بيان صدر عن مكتب إعلام البرلمان أن «رئيس البرلمان عدنان المفتي دعا أعضاء البرلمان لحضور جلسة غير اعتيادية ضمن الفصل التشريعي الأخير للسنة الرابعة من المقرر ان تعقد اليوم».

وأضاف البيان: ان «الجلسة ستكون لبحث موقف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن عملية الاستفتاء على دستور إقليم كردستان»، ووفق أحكام الفقرة الأولى من المادة السادسة للنظام الداخلي لبرلمان كردستان-العراق، رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل حيث يحق لرئيس البرلمان الدعوة إلى جلسات غير اعتيادية. وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد أعلنت في بيان لها أول أمس عدم تنفيذ الاستفتاء على دستور إقليم كردستان،

والذي كان مقراً إجراؤه بالتزامن مع الانتخابات النيابية والرئاسية في ٢٥ من الشهر الجاري. وبرتت المفوضية قرارها بعدم إمكانية المفوضية إجراء الاستفتاء وفق الجدول الزمني، كونه يؤثر على نزاهة ومصداقية إجراءاتها.

إلى ذلك اعترض رئيس اللجنة الداخلية في برلمان كردستان اسماعيل محمود على قرار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بإرجاء الاستفتاء على دستور الإقليم، فيما شددت المفوضية على أن دوافع قرارها فنية بحتة. وقال محمود: «نحن ضد أي إجراء تتخذه مفوضية الانتخابات يعرقل المصادقة على الدستور. منذ عام ٢٠٠٥ ونحن نقاشر هذا الدستور وقد وردت آلاف الملاحظات عليه وتبنيهاها، فقرار المفوضية كان إجحافاً واضحاً بحقنا». من جهته، أوضح مدير دائرة العمليات في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وليد الزبيدي إن (الدوافع التي تقف وراء قرار إرجاء الاستفتاء على دستور الإقليم فنية بحتة ولا علاقة لها بأي اعتبارات سياسية).

القاضي رزكار محمد أمين لـ(المدى): تعدد الأحزاب ظاهرة تصنع برلماناً فاعلاً

السليمانية/ بعثة المدى تصوير / مهدي الخالدي أكد القاضي رزكار محمد أمين مرشح القائمة الكردستانية عن ان تعدد الأحزاب والكتل السياسية المتنافسة على انتخابات إقليم كردستان ظاهرة صحية يمكن لها ان تصنع برلماناً فاعلاً يضمن أفكاراً متنوعة بعيدة الوصول إلى أخصن الظروف لخدمة مواطني الإقليم الذين عانوا طوال العقود الماضية من الظلم والتهديم والإقصاء القسري نتيجة سياسات النظام السابق.

جاء ذلك في لقاء (المدى) مع القاضي الأشهر بين أقرانه منذ ان تولى رئاسة المحكمة الجنائية العليا التي حاکمت رأس النظام السابق وأعوانه حين اطل من شاشات الفضائيات في ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٥ بمشهد لفت انتباه المجتمع الدولي اليه لما تمتعت به المحكمة وجلساتها المثيرة من سباقات نمونجية دقيقة وهدهود رئيسها الذي وضع نصب عينيه ان القاضي ينبغي ان يكون غير منحاز لأحد من اجل تحقيق العدالة المنشودة حتى وصفت الأوساط الصحفية والإعلامية تلك المحكمة بـ«محكمة القرن» بحق وحقيقة. ثم جاءت استقالة القاضي أمين لتفاجئ الجميع وتثير التساؤلات التي بقيت إجاباتها غير وافية لحد اللحظة.

مسائل كثيرة كنا نود طرحها بين يدي القاضي إلا ان وقته المزدحم لم يسمح بذلك وبقيت إجابته محصورة بشأن انتخابات رئاسة وبرلمان كردستان من هنا أكد لنا انه مرشح مستقل ضمن القائمة الكردستانية واستجاب لدعوات وتكليف الترشيح لبرلمان كردستان بعد ما شعر بان في ذلك خدمة يمكن ان يقدمها للوطن والشعب وانه لا يتوارى عن الاستجابة للوطن.

معلنا عن عدم ليهانه للعمل البرلماني وليس مشتاقا اليه خاصة وانه يفكر في الحصول على التقاعد وترك العمل القضائي بعد خدمة تجاوزت الربع

منفصلتان والقضاء في إقليم كردستان كما في بغداد مستقل بموجب دستور العراق أيضاً. وعن تطلعاته في الإقليم الذي يرمل بالاستقرار والبناء وهو القانوني قال: أصبحت الحاجة ملحة في الإقليم إلى إنشاء معهد قضائي واعتمد صدر القرار الخاص به من اجل إعداد قضاء وكوادر وطنية، فضلاً عن هم بحاجة إلى التدريب واستمرارية التعليم، وأسعى مع غيري في تحديد القضاء والتغيير في الإدارة القضائية التي هي بحاجة إلى الفصل بين الجانب الفني والإداري اي يجب ان لا يعمل القاضي في الشبان الإداري ومشاكله وإنما يخصص عمله في الجانب الفني الصرف كي يتفرغ القاضي لذلك ويصفي ذهنه منفرغاً لعمله المتعلق بحقوق المواطن والذي ينبغي ان ينطلق من اعتبارات قانونية وضمان العدالة، كما نسعى لتحديث الآليات والأدوات التي تستعمل في الإدارة القضائية وإصلاح التقنيات المتطورة كالمكيبوترات وشبكات الانترنت خصوصاً وقد مضت فترة طويلة على إنشاء المحاكم والأساليب بقيت كما هي قياساً بالدول المجاورة وليس المتقدمة. وبين ان هناك نقصاً في عدد القضاة والمدعين العامين وعدد الأبنية، كما ان هناك حاجة مهمة أخرى للمختبرات الجنائية إذ نحن في الإقليم بشكل عام لا نمتلك مختبرات من المفترض ان نمتلكها.

وأضاف انه بجانب كل ذلك فقد باتت الحاجة ملحة في جانب الطبابة العيادية والأطباء المختصين لإنشاء مجمع تحقيقي يضم مختبر فحص ENN وأدلة الآثار الجرمية مثلما هناك موضوعة ارتباط الشرطة القضائية بوزارة الداخلية فرغم تعاونها مع القضاء وتقديمها خدمات في هذا المجال الا ان هناك حاجة لإلحاقهم إدارياً وربطهم بالسلطة القضائية.

أخيراً ودعنا القاضي رزكار محمد أمين عضو محكمة التمييز على أمل أن نلتقيه في فرصة أخرى.